

Distr.
GENERAL

A/RES/47/212B
20 May 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البندان ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الخامسة (A/47/932)]

٢١٢/٤٧ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي
للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة
السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣

باء^(١)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٢١١/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢١٣/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٠/٤٤ ألف إلى جيم و ٢٠١/٤٤ ألف وباء المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و دأ-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، و ١٩٩/٤٥ و ٢٤٨/٤٥ ألف وباء و ٢٥٣/٤٥ و ٢٥٤/٤٥ ألف إلى جيم المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، و ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢١٢/٤٧ ألف و ٢١٣/٤٧ المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تؤكد من جديد وظائفها وسلطاتها في دراسة ميزانيات المنظمة واعتمادها، ودورها، في هذا السياق، بالنسبة لهيكل الأمانة العامة وإنشاء الوظائف الممولة من الميزانية العادية للمنظمة والغائها وإعادة وزعها،

(١) أصبح القرار ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، فيما بعد، القرار ٢١٢/٤٧ ألف.

وإذ تؤكد من جديد أيضا مسؤوليات الأمين العام بوصفه الرئيس الإداري للمنظمة،

وإذ تشير إلى النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وإلى الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية في الميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم،

وإذ تؤكد من جديد الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ بصيغتها المنقحة والمعتمدة بموجب أحكام قرارها ٢١٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تلاحظ أن نيويورك هي مقر الأمم المتحدة ومركز لها، وأن للأمم المتحدة حاليا ثلاثة مراكز إضافية في جنيف وفيينا ونيروبي،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧^(٢)،

وقد نظرت أيضا في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)،

وقد نظرت كذلك في الرسالة الموجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيس لجنة المؤتمرات^(٤)،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء،

أولا

١ - توافق على اعتماد منقح قدره ٢٠٠ ٤٥٨ ٤٦٧ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ نتيجة لإعادة التشكيل؛

٢ - توافق أيضا، رهنا بالأحكام الواردة في هذا الفرع والفرعين "ثانيا" و "ثالثا" من هذا القرار، على مقترحات نقل الموارد فيما بين الأبواب على النحو المتوخى في مرفق هذا القرار، وتوافق على التوصيات والملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - توافق كذلك على مقترحات الأمين العام بشأن وظائف الرتب العليا، رهنا بالتعديلات التالية:

(٢) A/C.5/47/88

(٣) A/47/7/Add.15

(٤) A/C.5/47/92

(أ) تقرر تأجيل اتخاذ إجراء بشأن المقترح الذي قدمه الأمين العام بإلغاء للوظائف الأربع من الرتب العالية في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وتطلب إليه، في هذا الشأن، إعادة النظر في مقترحاته المتعلقة بهذه الوظائف بما يضمن أن تكون درجة السلطة التي يتمتع بها الموظفون الذين يشغلون أعلى الرتب في تلك الإدارة معادلة لتلك التي يتمتع بها الموظفون الذين يشغلون أعلى الرتب في أماكن أخرى من الأمم المتحدة، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية والآراء التي أبدتها الدول الأعضاء؛

(ب) تطلب الى الأمين العام أن يواصل، على وجه السرعة، جهوده للاتفاق مع المدير العام للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة على تعيين مدير تنفيذي، في وقت قريب، لمركز التجارة الدولي أونكتاد/جات في الرتبة الحالية لهذه الوظيفة؛

(ج) تقرر تأجيل اتخاذ إجراء بشأن المقترح الذي قدمه الأمين العام بإلغاء وظيفة وكيل الأمين العام لشؤون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وتطلب إليه أن يعيد النظر في مقترحه وأن يقدم تقريراً في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، عن ترتيبات دعم الأمانة في المستقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، بما في ذلك مسألة وضع ترتيبات منفصلة لكبار موظفي "الموئل"، آخذاً في اعتباره آراء وتوصيات لجنة المستوطنات البشرية، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآراء التي أبدتها الدول الأعضاء؛

ثانياً

١ - تؤكد مرة أخرى الحاجة الى القيام، في الوقت المناسب، بإجراء حوار بين الدول الأعضاء والأمين العام حول عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة؛

٢ - تؤكد على أنه ينبغي أن تجرى عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة طبقاً للتوجيه المقدم من الجمعية العامة، وللأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية في الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛

٣ - تؤكد أهمية التنسيق الفعال لأنشطة الإدارات والوحدات المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتلاحظ اعتزام الأمين العام تكريس اهتمامه الشخصي لهذه المهمة، وإنشاء آليات تنسيق داخلية ملائمة لهذا الغرض، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع مزيد من التنسيق والتكامل في مختلف أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارات المقر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة لدعم البرامج المتعلقة بإفريقيا وأقل البلدان نمواً؛

٤ - تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لجميع البرامج والبرامج الفرعية، كما ترد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢، والتنقيحات التي أدخلت عليها، والميزانية البرنامجية والولايات الأخرى ذات الصلة للجمعية العامة، وذلك وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية في الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم؛

٥ - تلاحظ ما أشار إليه الأمين العام من أن مواصلة إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ستنطوي على جعل الأنشطة التي يضطلع بها في هذين القطاعين أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها المكاتب الميدانية واللجان الإقليمية، وتشدد على أنه ينبغي أن يكون اقتراحه المتعلق بجعل الأنشطة أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها المكاتب الميدانية متفقا مع قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ومع المقترحات المتعلقة بجعل الأنشطة أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها اللجان الإقليمية ووفقا للمعايير التي ووفق عليها من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نطاق ولاية كل منهما، وعلى أساس مزايا نسبية محددة تحديدا واضحا؛

٦ - تلاحظ أيضا أن طرائق الإدماج المقترح لمكتب خدمات المشاريع في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية سوف ينظر فيها أولا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن تنظر فيها بعد ذلك الجمعية العامة في ضوء تقرير يقدمه الأمين العام عن أعمال فرقة العمل المذكورة في الفقرة ١٠٣ من تقريره^(٢)، بحيث يشمل ذلك التقرير الجوانب المالية ذات الصلة؛

٧ - تدعو الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى أن تبلغ الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، من خلال لجنة المؤتمرات، بجميع آثار تطبيق قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ على مقار الهيئات الحكومية الدولية التي تتأثر أماناتها بعملية إعادة التشكيل الجارية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في سياق عملية إعادة التشكيل الشاملة الجارية وأخذا في الاعتبار الحاجة إلى تحسين فعالية وكفاءة المنظومة وفقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٦، أن يستعرض دور مقر الأمم المتحدة، والمراكز واللجان الإقليمية والكيانات الميدانية التابعة لها وبخاصة مركزا فيينا ونيروبي، وذلك بغية تحسين توزيع المسؤوليات فيما بينها استنادا إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منها؛

٩ - ترحب، في هذا السياق، باعتماد الأمين العام، كما هو معرب عنه في الفقرة ١٩ من تقريره، أن ينظر في نقل الأنشطة من أجل توفير غرض أوضح لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة وزيادة التركيز الموضوعي لكل مركز من المراكز، وتطلب إليه أن يقدم، وفقا للمبادئ والتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٦، مقترحات كافية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ بحيث تعكس تلك المقترحات وضع مركز نيروبي؛

١٠ - ترحب أيضا، في هذا السياق أيضا، باعتماد الأمين العام، كما هو معرب عنه في الفقرة ٦٧ من تقريره، القيام، بالاستناد إلى النهج التي تشكل أساس العملية الراهنة لإعادة التشكيل، بتحديد الأنشطة التي ستستفيد من النقل إلى فيينا، وفقا للمبادئ والتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦، وتطلب إليه أن يقدم مقترحات كافية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تكون أية مقترحات يقدمها في المستقبل بشأن إدخال تغييرات أساسية في تنظيم الأمانة العامة متضمنة لجدول زمني لتنفيذ تلك التغييرات، وأن يكون تقديم تلك المقترحات، إلى الحد الممكن، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين؛

١٢ - تؤكد من جديد في هذا السياق ما طلبته من الأمين العام، في الفقرة ٦ من الفرع "ثانيا" من قرارها ٢١٢/٤٧ ألف، بأن يزود لجنة البرنامج والتنسيق، وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المعنية، بجميع المعلومات ذات الصلة التي سوف تمكنها من تحديد وتحليل الجوانب والنتائج البرنامجية لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في مجالات اختصاصات تلك الهيئات؛

ثالثا

١ - تؤيد التزام الأمين العام بتعزيز دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي من خلال إجراءات تشمل إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة؛

٢ - تلاحظ التزام الأمين العام بكفالة أن يكون إدماج الأنشطة الناتج عن مقترحاته بشأن إعادة التشكيل، بما في ذلك إنشاء إدارة تنسيق السياسة والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسة، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، مؤديا إلى تحسين أداء البرنامج بالإضافة إلى تحقيق وفورات الحجم؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين معلومات مفصلة ومحددة بوضوح عن جميع التكاليف المتكبدة والوفورات المحققة خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ نتيجة لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام لدى تنفيذ إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة ولدى إعداد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ استنادا إلى أسس من بينها أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٧، أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يضع في الاعتبار بالكامل نتائج الاستعراض الحكومي الدولي المطلوب في الفقرة ٦ من الفرع "ثانياً" من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف، وتنفيذ التنقيحات المدخلة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ والمرتبطة بعملية إعادة التشكيل؛

(ب) أن يوفر الموارد الكافية وأن يحدد، بوضوح، الوحدات اللازمة، على الرتب الملائمة، لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة بما في ذلك ما تشمله منها المرحلة الحالية من إعادة التشكيل، ولا سيما البرامج المتعلقة بتنمية افريقيا، وبأقل البلدان نمواً، والشركات عبر الوطنية، وبتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتنمية الاجتماعية، والأنشطة التي صدر بها تكليف جديد والمتعلقة بحماية المناخ العالمي، وإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ولا سيما في افريقيا؛

(ج) أن يعزز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين إدارة صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(د) أن يكفل بقاء الأنشطة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية موحدة؛

(هـ) أن يستعرض الأنشطة المقترحة للكيانات التنظيمية الجديدة لضمان تلبيةها للاهتمامات المعرب عنها في الفقرتين ٩ و ٢٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٢)، وأن يعكس نتائج هذا الاستعراض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، مع مراعاة أن وجود الأمم المتحدة وتمثيلها ووظائفها في الميدان محدد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(و) أن يقترح ادخال تحسينات على الأداء البرنامجي وإنهاء الأنشطة التي تعتبر متقدمة أو متكررة بالنسبة لنظر الهيئات الحكومية الدولية فيها وفقاً للمادة ٤-٦ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية في الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم؛

(ز) أن يجعل مقترحاته المتعلقة بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة الإعلام أكثر تفصيلاً مراعيًا في ذلك تماماً التعليقات المعرب عنها في الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة ومنها القرار ٢٠٢/٤٧ جيم المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

(ح) أن يظهر جميع الوفورات التي ستتحقق وجميع التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة لإعادة التشكيل وفقاً لما هو وارد في الفقرة الثانية من مقدمة تقرير الأمين العام وفي الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ من تقرير اللجنة الاستشارية؛

٥ - تلاحظ أن الموارد المخصصة للإدارات التي تشملها عملية إعادة التشكيل سوف تستعرض في سياق الإجراءات المتبعة المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ وذلك

من أجل ضمان فعالية الأداء البرنامجي، مع مراعاة أنه يجري وضع معايير عبء العمل والتقنيات الإدارية الأخرى، كما هو مطلوب في الفرع "أولا" من القرار ٢١٢/٤٧ ألف؛

٦ - تدعو الأمين العام، في سياق تنفيذ المرحلة الحالية لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، إلى أن ينظر في الأنشطة المتصلة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وذلك وفقا للولايات الواردة في قرارات الجمعية العامة ولملاحظات اللجنة الاستشارية المبداءة في الفقرة ٩ من تقريرها؛

٧ - تدعو أيضا الأمين العام إلى أن يضمن، في سياق السعي إلى تحسين الكفاءة، ترشيد ترتيبات العمل داخل كل إدارة من إدارات الأمانة العامة بما يضمن أن استخدام الموارد يتم بأكثر الطرق كفاءة، وأن مديري البرامج يتحملون المسؤولية بالكامل ويمكن مساءلتهم؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المتعلق باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة معلومات بشأن الجهود التي يبذلها من أجل تحسين كفاءة الأمم المتحدة؛

٩ - تعيد تأكيد طلبها الوارد في قرارها ٢١٤/٤٧، الفرع "خامسا"، بأن ينشئ الأمين العام نظاما لتحديد مسؤولية مديري البرنامج ولمساءلتهم وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ؛

١٠ - توافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٤ من تقريرها، وتحث الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز، وزيادة فعالية، الدعم في مجالات التخطيط والتنظيم والإدارة في الإدارات المسؤولة عن عملية حفظ السلم، التي تشمل شعبة العمليات الميدانية، وفيما بين تلك الإدارات، وكذلك في إدارة الشؤون الإنسانية؛

١١ - توافق أيضا على ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من تقريرها، وتؤكد من جديد ضرورة أن يكون نقل الموارد بين أبواب الميزانية البرنامجية وفقا للبند ٤-٥ من النظام المالي والقاعدة ١٠٤-٤ من القواعد المالية؛

١٢ - تلاحظ اعتزام الأمين العام دراسة احتمال إنشاء وظيفة من الرتبة مد - ٣، وتطلب إليه أن يضع في الاعتبار تماما ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها وتوافق، في هذا السياق، على الملاحظة المحددة الواردة في الفقرة ٤٨؛

١٣ - تؤيد رأي لجنة المؤتمرات الوارد في رسالة رئيس اللجنة إلى رئيس اللجنة الخامسة^(٤)؛

١٤ - تدعو الأمين العام، وخاصة فيما يتعلق بسياسة المنظمة في مجال النشر، إلى كفالة تقديم الدعم المناسب إلى لجنة المؤتمرات، وذلك من خلال إجراءات تشمل التنسيق الوثيق بين الإدارات والوحدات المعنية.

الجلسة العامة ١٠٢

٦ أيار/مايو ١٩٩٣

المرفق

إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة
الاعتماد المنقح مفصلاً حسب الأبواب
(بدولارات الولايات المتحدة)

الزيادة (النقصان) عن الاعتماد الحالي	الاعتماد المنقح	الاعتماد الموافق عليه وفقاً للقرار ٢٢٠/٤٧ ألف	
(٣٣٠ ٨٠٠)	٣٤ ٢٩٠ ٩٠٠	٣٤ ٦٢١ ٧٠٠	١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
-	١٠٩ ٠٨٨ ٤٠٠	١٠٩ ٠٨٨ ٤٠٠	٢ - عمليات حفظ السلم والمهام الخاصة
-	٤ ٠٠١ ٢٠٠	٤ ٠٠١ ٢٠٠	٣ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن
(٢٩٠ ٦٠٠)	٢ ٩٧١ ١٠٠	٣ ٢٦١ ٧٠٠	٤ - الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة
(٦١٣ ٤٠٠)	٣ ٩٦٤ ١٠٠	٤ ٥٧٧ ٥٠٠	٥ - نزع السلاح
-	٢ ٨٥١ ٥٠٠	٢ ٨٥١ ٥٠٠	٦ - المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي، والصيانة وإنهاء الاستعمار
(٢٦٩ ٦٠٠)	١ ٨٦١ ٣٠٠	٢ ١٣٠ ٩٠٠	٧ - القضاء على الفصل العنصري
-	١٨ ٤٨٥ ٠٠٠	١٨ ٤٨٥ ٠٠٠	٨ - محكمة العدل الدولية
-	٥ ٣٤٢ ٦٠٠	٥ ٣٤٢ ٦٠٠	٩ - الأنشطة القانونية
(٢٩٠ ٦٠٠)	٢ ٠٢٢ ٣٠٠	٢ ٣١٢ ٩٠٠	١٠ - قانون البحار وشؤون المحيطات
(٣ ١٣٨ ٩٠٠)	١١ ٣٦٠ ٢٠٠	١٤ ٤٩٩ ١٠٠	١١ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
-	٤٠ ١٤٦ ٢٠٠	٤٠ ١٤٦ ٢٠٠	١٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني
(٥٦٠ ٢٠٠)	١٣ ١٧٧ ٤٠٠	١٣ ٧٣٧ ٦٠٠	١٣ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
-	٦ ٧٨٦ ٣٠٠	٦ ٧٨٦ ٣٠٠	١٤ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
٤ ٤١٣ ٢٠٠	٩٦ ٩٢٧ ٢٠٠	٩٢ ٥١٤ ٠٠٠	١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
-	١٨ ٤٨٩ ٨٠٠	١٨ ٤٨٩ ٨٠٠	١٦ - مركز التجارة الدولية

الزيادة (النقصان) عن الاعتماد الحالي	الاعتماد المنقح	الاعتماد الموافق عليه وفقا للقرار ٢٢٠/٤٧ ألف	
(٤٩٩ ٨٠٠)	١٢ ٣٣٢ ٣٠٠	١٢ ٨٣٢ ١٠٠	١٧ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(٢٦٩ ٦٠٠)	١ ١٣٣ ١٠٠	١ ٤٠٢ ٧٠٠	١٨ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
(١٣٥ ٩٠٠)	١٢ ٠٢٩ ٩٠٠	١٢ ٠٢٩ ٩٠٠	١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
(٢٦٩ ٦٠٠)	٣ ٤٧٨ ٧٠٠	٣ ٧٤٨ ٣٠٠	٢٠ - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
(٤ ٢٠٧ ٤٠٠)	١٠ ٤٩٢ ٩٠٠	١٤ ٧٠٠ ٣٠٠	٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية
-	١٣ ٣٨٣ ٨٠٠	١٣ ٣٨٣ ٨٠٠	٢٢ - الرقابة الدولية على المخدرات
-	٧٢ ٠٤٩ ٣٠٠	٧٢ ٠٤٩ ٣٠٠	٢٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
-	٥٥ ٣٠١ ٩٠٠	٥٥ ٣٠١ ٩٠٠	٢٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
-	٤٢ ٥٠٩ ٨٠٠	٤٢ ٥٠٩ ٨٠٠	٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
-	٦٧ ٣٥٠ ٧٠٠	٦٧ ٣٥٠ ٧٠٠	٢٦ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	٤٥ ٣٣٣ ٩٠٠	٤٥ ٣٣٣ ٩٠٠	٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١٥١ ١٠٠	٢٥ ١٥٨ ٦٠٠	٢٥ ٠٠٧ ٥٠٠	٢٨ - حقوق الإنسان
-	٦٣ ٦١١ ٧٠٠	٦٣ ٦١١ ٧٠٠	٢٩ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين
-	٢ ٠١٠ ٦٠٠	٢ ٠١٠ ٦٠٠	٣٠ - عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
٨ ٨٣٦ ٠٠٠	١١١ ٨٤٢ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٦ ٠٠٠	٣١ - الإعلام
(٢٩٠ ٦٠٠)	١٠٦ ١٥٠ ٨٠٠	١٠٦ ٤٤١ ٤٠٠	٣٢ - خدمات المؤتمرات
-	١٠٣ ١١٠ ٢٠٠	١٠٣ ١١٠ ٢٠٠	٣٣ - الإدارة والتنظيم

الزيادة (النقصان) عن الاعتماد الحالي	الاعتماد المنقح	الاعتماد الموافق عليه وفقا للقرار ٢٢٠/٤٧ ألف	
-	٤٧ ٦٦١ ٧٠٠	٤٧ ٦٦١ ٧٠٠	٣٤ - المصروفات الخاصة
-	٩٨ ٨٥٠ ٢٠٠	٩٨ ٨٥٠ ٢٠٠	٣٥ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
(٩٠٣ ٩٠٠)	٤٠١ ١٣٠ ٦٠٠	٤٠٢ ٠٣٤ ٥٠٠	٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٣٨٨ ٨٠٠	٤١ ٣٩٩ ٨٠٠	٤١ ٠١١ ٠٠٠	٣٧ - (أ) إدارة الشؤون السياسية
٢٩٢ ٨٠٠	٢ ٣٦٧ ١٠٠	٢ ٠٧٤ ٣٠٠	(ب) شؤون الفضاء الخارجي
-	٢٤ ١٥٥ ٦٠٠	٢٤ ١٥٥ ٦٠٠	٣٨ - الأنشطة القانونية
١٦ ٩٦٦ ٥٠٠	١٦ ٩٦٦ ٥٠٠	-	٣٩ - (أ) تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (ب) المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
١٦ ٦٦٤ ٧٠٠	١٦ ٦٦٤ ٧٠٠	-	(ج) الدعم الإنمائي والخدمات التنظيمية
١٠ ٨٤٣ ٥٠٠	١٠ ٨٤٣ ٥٠٠	-	(د) أجهزة تقرير السياسات
٢ ٠٠٢ ١٠٠	٢ ٠٠٢ ١٠٠	-	(هـ) إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(٤٠ ٥٢٩ ٦٠٠)	٤١ ٥٨٧ ٠٠٠	٨٢ ١١٦ ٦٠٠	٤٠ - إدارة الشؤون الإنسانية
٣٤٥ ٧٠٠	١٠ ٢١٦ ٤٠٠	٩ ٨٧٠ ٧٠٠	٤١ - الإدارة والتنظيم
(٩ ٠٢٠ ٨٠٠)	٦٣٤ ٥٦٧ ٣٠٠	٦٤٣ ٥٨٨ ١٠٠	
(٥٨١ ٠٠٠)	٢ ٤٦٧ ٤٥٨ ٢٠٠	٢ ٤٦٨ ٠٣٩ ٢٠٠	

— — — — —